



اللجوء اللبناني إلى ألمانيا في التردد بين

يفسر القانون الدولي «اللجوء» على أنه منح دول ما حمايتها إلى مواطن دولة أجنبية ضد زغبة دولته. والعامل السياسي (الحروب، الطرد، الاضطهاد الديني والعنصري، المعارضة السياسية، الاضطهاد السياسي، غياب الديموقراطية، كبت الحريات الخ...) هو في الأساس وراء فرار الأفراد والجماعات (انتقالهم) من دولهم إلى بلدان أخرى تمنحهم حق الحماية داخل أراضيها. والتاريخ المعاصر مليء بتمناح كثيرة عن مسببات اللجوء السياسي: الثورة البلشفية، المجازر الأرمنية، الحرب الأهلية الإسبانية، انقسام ألمانيا وقيام نظام شيوعي في شرقها، النظام الشيوعي في كوبا، النظام الشيوعي في الصين عام ١٩٤٩، أحداث البلقان وانهيار المعسكر الشرقي الخ... على الرغم من ذلك، كثيراً ما يختلط اللجوء السياسي بما يسمى بـ «اللجوء الاقتصادي»، أي اللجوء بسبب أوضاع اقتصادية قاهرة أو متردية تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم واللجوء إلى دول أخرى علم يحصلون فيها على وضع معيشي أفضل. وقد تسبب اللجوء بكل أشكاله بمشكلات تتعلق باندماج اللاجئين في مجتمعاتهم الجديدة على الصعيدين الإنساني والثقافي. ومن البلدان الأوروبية التي اعتبرت ملجأ للجماعات الفارة من بلادها، ألمانيا الاتحادية.

في خلال العام ١٩٩٦، كان يعيش في جمهورية ألمانيا الاتحادية ٧.٢ ملايين من الأجانب إلى جانب ٧٤.٦ مليون ألماني. جاء معظم هؤلاء الأجانب إلى البلاد نتيجة لأوضاع سياسية واقتصادية في بلادهم. وأول دائرة لأجانب استحدثت في ألمانيا، كانت للعمل الإيطاليين الوافدين، ثم اتسعت هذه الدائرة لتشمل الإسبانين والبرتغاليين واليوغسلافيين والأتراك. ويعد انهيار المعسكر الشرقي، تزايدت أعداد اللاجئين الوافدين من البلدان الآسيوية والإفريقية. وعلى العموم، تشكل الجالية التركية أكبر مجموعة من الأجانب (٢٠٠١٤ مليون نسمة)، تليها مجموعات بلقانية من يوغوسلافيا الحالية واليوستة والهرسك وكرواتيا (١٠٣ مليون نسمة). أما أكبر الجاليات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي، فهي على التوالي: الإيطالية، اليونانية، النمساوية، الإسبانية، البرتغالية، البريطانية، الهولندية والفرنسية (١.٦ مليون نسمة).

كما يعيش في ألمانيا عشرات الآلاف من البولنديين والرومانيين والمجريين، ومن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، هذا فضلاً عن مواطنين من أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الإفريقية والآسيوية. أما لجهة اللاجئين العرب إلى ألمانيا، فشكّلوا في منتصف التسعينات من القرن الماضي على التوالي ١٠٨ آلاف من المغرب وتونس، ووه أفغان من لبنان.

والجدير بالذكر أن معظم الأجانب هؤلاء يعيشون في الجزء الغربي من ألمانيا، في حين أن نصف هؤلاء يعيشون في ألمانيا منذ عشرة أعوام أو أكثر، ونسبة ٢٧ في المئة منهم تعيش منذ

عشرين عاماً أو أكثر. وهناك ما يزيد على ثلثي الأطفال الأجانب مولودون في ألمانيا.

أما السبب الرئيسي وراء هذا الكم من الأجانب، وخصوصاً أولئك الذين سعوا وراء الحصول على حق اللجوء، فيعود إلى أن ألمانيا التي تسببت في حربين عالميتين وبالتالي في اضطهاد وتشريد الكثير من الشعوب، رأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ووفق سياسة إعادة الاندماج في الغرب، أن تمخو وصمة اضطهاد الآخرين من تاريخها من خلال المادة السادسة عشرة من دستورها لعام ١٩٤٩ (Grundgesetz). فنصت المادة المذكورة على أن تمنح الحكومة الألمانية حمايتها (اللجوء) لكل الملاحقين سياسياً أبان كانت جنسيتهم. وفي عام ١٩٩٢، استقبلت ألمانيا نسبة ٨٠ في المئة من جميع الذين طلبوا اللجوء السياسي إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وبعد دخول قانون اللجوء الجديد لعام ١٩٩٣ حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤، تراجعت أعداد اللاجئين إلى ألمانيا، واقتصرت على اللاجئين السياسيين الحقيقيين.

لقد لفتت مسألة اللجوء انتباه الباحثين الألمان منذ الحرب العالمية الثانية، خصوصاً ما يتعلق بعملية اندماج هؤلاء في المجتمع الألماني. ويزداد أعدادهم في الستينات والسبعينات، تغيرت نظرة الألمان إليهم، خصوصاً أن معظم هؤلاء كان يجمل اللغة والثقافة الألمانييتين. فبدأ الحديث عن إساءة هؤلاء اللاجئين لحقوق اللجوء نتيجة لاختلاف الأديان والفوارق الثقافية، بالترافق مع وصول عدد طالبي اللجوء إلى ١٠٠ ألف شخص عام ١٩٨٠، وأكثر من ١٩٣ ألفاً في عام ١٩٩٠. ونتيجة لسقوط المعسكر الشرقي، وأحداث البلقان والأزمات على الساحة الدولية، بلغ عدد طالبي اللجوء في ألمانيا عام ١٩٩٢ أكثر من ٤٣٨ ألف نسمة. كما ظهر الوجود مصطلح «اللاجئون الاقتصاديون»، الذين يستقرون في ألمانيا لأسباب اقتصادية لا علاقة لها بالأوضاع السياسية في بلادهم. من هنا، نظر الألمان إلى مسألة اللاجئين على أنها مسألة «هجرة».

على الرغم من أن الأدبيات الألمانية قد أولت مسألة اللاجئين العرب اهتماماً منذ مطلع السبعينات، واللبنانيين منهم، إلا أن اهتماماً ملحوظاً بهم بدأ يظهر منذ التسعينات، وأنصب على دراسة أحوال هؤلاء وقضايا دمجهم أو عدم اندماجهم في المجتمع الألماني. من كتب البحث الميداني والمسح الاجتماعي-الثقافي-الاقتصادي-السياسي حول اللاجئين إلى ألمانيا من لبنان، كتاب الباحث اللبناني المعروف رالف غضبان (أطروحة دكتوراه في الأساس). يميز الكتاب في أنه أول بحث علمي عن مجموعات عربية تعيش في ألمانيا. ويعتبر كذلك أول بحث سوسولوجي يصدر باللغة الألمانية حول إشكالية اندماج اللاجئين السياسيين في المجتمع الألماني المضيف. ويعود ذلك إلى أن اللاجئين، الذين كانوا يحصلون على إقامات عادية من السلطات الألمانية، كانوا يعاملوا على أنهم عمال أجانب، وتعالج قضاياهم ضمن هذا الإطار، من دون أي اعتبارات لعملية دمجهم في المجتمع الألماني. لذا، فإن دراسة الدكتور غضبان، هي محاولة لسد هذه الفجوة.

ومن اللافت في كتاب غضبان أنه يدرس مسألة الاندماج (Integration) ومسألة الانحلال (Disintegration) ضمن فترة زمنية طويلة نسبياً تصل إلى سبع سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٥). وعلى ما يبدو، فقد تعمد الباحث إطالة الفترة الزمنية لبحثه كي يستطلع أن يدرس المتغيرات

التي تطرأ على اللاجئين من لبنان إلى ألمانيا. وعلى عكس الاتجاه السائد، الذي يعتبر أن عملية الاندماج لا مفر منها، يرى الباحث غضبان أنه باستطاعة التطور أن يقود إلى اندماج المجتمع، أو إلى التوقّف داخل المجتمع، مما يؤدي بالتالي إلى تفكك مجتمعي. وكل هذه العملية (الاندماج أو الانحلال)، تتوقف أساساً على استعداد المجتمع المضيف (ألمانيا) لتقبل الغريب من جهة، وعلى استعداد هؤلاء الغريب للانخراط في المجتمع الجديد. من هنا، تعير دراسة رالف غضبان قدراً وافياً من الأهمية للنصوات عن العلاقات الاجتماعية والثقافية التي يجلبها هؤلاء «الغريب» (Ausländer) معهم إلى ألمانيا، والتي يحاولون إعادة إحيائها في البلد المضيف.

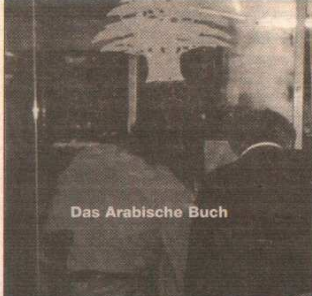
قسم رالف غضبان كتابه إلى أربعة فصول وخاتمة. فعالج في الفصل الأول (Einführung) المنهجيات والمنطقتان النظرية للبحث. فعرض لموضوع الأثنية مبحثاً كيف أنها، بعد ظهورها بشكلها الجديد على يد فريدريك بارث (Frederik Barth) في الستينات، واستخدامها كأداة لتحريك الأقليات الأثنية حتى الثمانينات، تحولت إلى عقبة أساسية أمام خلق التضامن الاجتماعي في المجتمع الحديث، وأن مفهوم المجتمع المتعدد الأثنية (Multicultural) يتضمن أصولية أثنية (Essentialism). وهذه الأخيرة تحمل بذور مواجهات وخلافات لا مجال لتخطيها ضمن هذا المصطلح، إذ هي مصطلحات سياسية تتجاهل واقع المجتمع الرأسمالي الحديث القائم على التمايز الوطني، كما حدده نيكلاس لومان (Niklas Luhmann).

يتناول الباحث رالف غضبان في الفصل الثاني من كتابه الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، فيركز على مسألتين أساسيتين بالنسبة للاجئين من لبنان لتعبان دوراً مهماً في عملية الاندماج: الدولة الطائفية والاندماج في مجتمع طائفي. فيرى أن اللاجئين من لبنان إلى ألمانيا (اللبنانيون، اللبنانيون من أصل فلسطيني، الأكراد، سكان القرى السبع) يحاولون إعادة إنتاج علاقات مشابهة في البلد المضيف. ورأى غضبان، واستناداً إلى الإحصاءات التي أجراها، أن حجم هذه الجماعات القادمة من لبنان إلى ألمانيا طلياً للجوء، كان يتزايد ويقلص مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان: ٢٧٧٢ عام ١٩٧٤، ١٩٧٤، ٥٧٦ عام ١٩٨٥، ١٠٨٤٠ عام ١٩٨٦، ١٩٨٦، ١٦٢٢٩ عام ١٩٩٠. وقد شكل طالبو اللجوء من لبنان من المجموع العام طالبي اللجوء إلى ألمانيا في السنوات المشار إليها على التوالي نسبة ٥.٤ في المئة و٦.٢ في المئة و١٠.٩ في المئة و٨.٤ في المئة. وتراجع النسبة الأخيرة يعود إلى أن أعداد طالبي اللجوء في عام ١٩٩٠ بلغ ١٩٣ ألفاً من مختلف جنسيات العالم. ويلاحظ، أنه مع استقرار الأوضاع في لبنان، وقيام حكومة ألمانيا بسن قوانين تحدد من الأجانب اللجوء الاقتصادي، وصل عدد طالبي اللجوء من لبنان في ألمانيا إلى ١١٢٦ شخصاً عام ١٩٩٥ من أصل نحو ٥٥ ألفاً من اللبنانيين في ألمانيا.



Ralph Ghadban
Die Libanon-Flüchtlinge in Berlin
Zur Integration ethnischer Minderheiten

أما في الفصل الثالث، يعرض غضبان إلى سياسة اللجوء التي اعتمدها ألمانيا الاتحادية. فبين أنه يرفضها الدائم تقبل الأسباب ودمجهم في المجتمع الألماني، وضعت السلطات الألمانية الأساس لتطورات تؤدي إلى تقوُّق هؤلاء وبتأثير مجتمعات أثنية داخل المجتمع الألماني. وهنا يلتقي البحث الميداني، الذي أجراه الباحث عام ١٩٨٨، الضوء على الآثار السلبية لسياسة الحكومة الألمانية، كيف أنها أدت إلى عزل الأقليات وتهميشها. ويظهر هذا بوضوح في مشاركة هؤلاء في قدرات المجتمع، حيث أن عدد العاملين متدن، والتحصيل المدرسي محدود، والوضع السكني سيء الخ... ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة لتدني إجادة اللغة الألمانية لدى النساء مقارنة بالرجال، وذلك، في رأي الباحث، يرجع سببه إلى ذهاب الرجل إلى العمل وبقاء المرأة في البيت.



Das Arabische Buch

يعرض الدكتور غضبان في الفصل الرابع والأخير من كتابه نتائج البحث الميداني الثاني الذي أتى بعد سبع سنوات على البحث الميداني الأول. فيقارن التطور الذي طرأ على أوضاع المجموعة المستطلعة بعد حصولها على إقامة عادية من الحكومة الألمانية (Aufenthaltsbeubonis). واستناداً إلى استمارة البحث التي اشتملت على ٣٠ سؤال، يتفحص الباحث مدى التطور الحاصل في المجالات الثقافية والمادية، مركزاً على أشكال تكون المجموعة والأسس التي تعتمد عليها: عائلة، دين، أثنية، ليصل إلى نتائج غير متوقعة. فالوصول على إقامة عادية، يؤدي إلى إزالة العقبات أمام الانخراط في المجتمع، ويسهل بالتالي إمكانية توفير المشاركة في مختلف المجالات. كذلك الأمر، فالتجنيس، الذي استفاد منه نصف أعضاء المجموعة من لبنان، يقدم تسهيلات أكثر لهؤلاء. وفي المقابل، يتبع غضبان أن العزل والتوقُّق قد ازداد، على الرغم من فتح الحكومة الألمانية أبواب الاندماج المجتمعي على مصراعيها. إن سياسة التهميش التي اتبعتها السلطات الألمانية في المرحلة الأولى، دفعت اللاجئين إلى تكوين نواة مجتمعات همشية ازدهرت لاحقاً، وتبنت أطر تمايزها بحصولها على الإقامة والجنسية. ومن الطبيعي أن يرافق ذلك زيادة الموارد المالية لدى هذه الجماعات، بحيث يمكنها قدرتها المالية من ترسيخ علاقات عشائرية ودينية تتخلى بحدتها ما هو موجود على الساحة اللبنانية. فتقطر العلاقات العشائرية بوضوح لدى الأكراد. ومن أصل ٣٢ شاباً من لبنان، يتزوج ٣٠ منهم من ضمن مجموعتهم. ومن أصل ٤٢ مستطلعة، يمارس ٢٥ فروضه الدينية بانتظام، فيما يتمتع ٨ عن ذلك، ويمارس الباقون الفروض الدينية من وقت إلى آخر.

باختصار، كتاب الدكتور غضبان بحث ميداني قيم هو الأول حول أوضاع اللاجئين من لبنان في ألمانيا. والكتاب، الذي هو نتيجة سنوات طويلة من العمل العلمي الدؤوب، يستحق أن ينقل إلى اللغة العربية.

عبد الرؤوف عبود

(٥) عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية